8 مارس.. نصف المجتمع بين العمل والأمل!!

تحتفل بلادنا مع جميع دول العالم في الثامن من مارس باليوم العالمي للمرأة ، والذي يعتبر تقليدا سنويا تكّرم فيه المرأة وبالذات العاملة، التي حظيت بالاهتمام في العديد من المجالات على الصعيد العملي والاجتماعي، وتمكينها من حقوقها الكاملة بما يحقق العدالة الاجتماعية، وقد تحقق للمرأة الكثيرمن الانجازات حيث شغلت مناصب وحقائب سياسية في الحكومات السابقة والحالية.

تحقيق/ نجلاء الشعوبي

وفاء السري – مدرّسة: المرأة نصف المجتمع ولولا المرأة لما وجد الرجل، والمرأة لها دوركبير في المجتمع اليمني فقد استطاعت أن تثبت حضورها في كل المجالات والمواقع العملية والاجتماعية، حيث تمكنت من الدخول في الانتخابات والسياسة والقضاء وغيرها من المجالات، ورغم ذلك لازالت مهضومة في حقوقها وبالذات في المحيط الاجتماعي فالكثير لايتفهم المرأة بأنها أم وأخت وزوجة وبنت، لذلك يجب مراعاتها في مسألة الدوام الرسمي حول هذا اليوم التقت الثورة بعدد من النساء...

هناء عزعزي – عدن: 8 مارس اختير هذا التاريخ لتكريم المرأة عرفاناً من العالم بالدور الرائد الذي تحتله. المرأة وتستحق المزيد باعتبارها رمزاً للعطاء المتدفق فقد لعبت أدواراً لا يستهان بها عبر تاريخ الحضارات الإنسانية فلا ننسى أن الملكتين اليمنيتين بلقيس وأروى وأم المسلمين خديجة بنت خويلد ووقوفها الى جانب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مؤيدة لرسالته والسيدة عائشة رضى الله عنها بنت أبي بكر الصديق راوية أحاديثه عليه أفضل الصلوات والتسليم، ايضا لا ننسى الشاعرة العظيمة الخنساء والسياسيتين انديرا غاندي ومارجريت تاتشر وكما هي عظيمة خارج البيت فهي أعظم من ذلك كأم مربية وراعية لأسرتها، ولا ننسى تلك الفلاحة المنتجة في أرضها والمعلمة والقاضية كما أن هناك نماذج نسائية مشرفة منهن الوزيرات والسفيرات، وديننا الإسلامي هو من كرّمنا و أوصى بنا خيرا لأهمية دورنا في المجتمع قبل الجميع.

البعض استغل المرأة كديكور ووضعها في قائمة المزايدات

تقليد سنوي

رئيسة دائرة المرأة والطفل وحقوق الإنسان بوزارة العدل: القاضي نهاد فضل محسن: تحتفل بلادنا مع جميع بلدان العالم باليوم العالمي للمرأة وهو اليوم الذي يصادف 8 مارس من كل عام الذي يعتبر تقليداً سنوياً، هذا اليوم العالمي تحتفل به النساء في العديد من دول العالم برعاية الأمم المتحدة، والمرأة اليمنية منحتها الحكومات المتتالية الكثير من الاستحقاقات ومنها المشاركة السياسية وفرصة الالتحاق في السلك القضائي والمشاركة في كافة المجالات التنموية، ونستطيع التأكيد أن الحركة القضائية الأخيرة قد أنصفت المرأة القاضية بنسبة 35%، فقد عينت أربع قاضيات رؤساء محاكم الأحداث، على الرغم من الإغفال من استحقاقاتها في محاكم الاستئناف والمحاكم العليا كما كان في جنوب اليمن قبل الوحدة التي تمثل نموذجا بين الكثير من البلدان العربية في التقاضي مع قضية المرأة التي أتيح لها فرصة المشاركة في الكثير من المجالات من خلال الاهتمام بها، وتسلمت مختلف المناصب القيادية، منها السلك العسكري والقضائي، ونجد أن قيادات السلطة القضائية عملت على تمكين المرأة وتعزيز تواجدها في كافة جوانب السلطة القضائية بالبيانات والمحاكم بمختلف مستوياتها الابتدائية والاستئناف والمحكمة العليا ونتطلع إلى أن يكون لها تمثيل في مجلس القضاء الأعلى وهذا ما ستعمل على تجسيده في الواقع العملي، إلى جانب أن السلطة القضائية عملت على فتح أبواب المعهد العالي للقضاء أمام المرأة الأمر الذي يشكل رافداً رئيسيا لتمكين المرأة من تولي منصب القضاء ويجب علينا كنساء أن ندفع بالمرأة إلى الالتحاق بمعهد القضاء وذلك لتجسيد مبدأ العدالة في النوع الاجتماعي للعاملين في سلك القضاء.

تشاؤم

ذكرى الواحدي صحفية وناشطة حقوقية:: بنظرة مختلفة تعتقد أن المرأة اليمنية تعيش منذ عقود طويلة وضعا صعبا ومزريا حيث تحيط بها عوامل الفقر وتقاليد المجتمع البالية إضافة الى الاستغلال الأساسي للمرأة ووضعها في قائمة المزايدات وكديكور لتحسين صورتها فقط أمّا مشاركتها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فكانت تشكل نسباً ضئيلة ومحصورة على نساء معينات وظلت المرأة تعاني واقعاً مأساوياً وصعباً تكافح حتى تستطيع الوصول الى مكانة معينة ، وعلى سبيل المثال عام 2011 كان واقع المرأة أفضل، حيث سجلت حضوراً لافتا في المشهد اليمني والعربي والعالمي خلال الفترة القليلة الماضية بحضورها النضالي القوي والمتميز منذ اندلاع شرارة الاحتجاجات في البلاد مطلع فبراير2011 ، ولم تقف المرأة اليمنية مكتوفة الأيدي بل انخرطت إلى جانب الرجل بإصرار وتحد أثبتت من خلاله مدى وعي وقوة المرأة اليمنية من خلال نشاطها ومشاركتها وإصرارها على إيصال رسائل قوية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وأصبحت تشكل رقما صعبا لا يمكن تجاوزه بل توسعت مشاركة المرأة في مجالات عدة وأصبح من الضرورة مشاركتها في مختلف المستويات الساسية والاجتماعية والاقتصادية، والآن تضع رجلها على أول أبواب النجاح والمشاركة الفاعلة وتتمثل أولى مشاركتها في مؤتمر الحوار الوطني والذي سيرسم مستقبل اليمن الجديد تكون فيه المرأة اليمنية العنوان العريض فيه، أما بالنسبة ليوم 8 مارس فهو لا يشكل لي حقيقة أيّ شيء إنما هو يوم عالمي نتذكر فيه المآسي والواقع المر للمرأة وللأسف هو شعار للمزايدات فقط فلازالت معاناة المرأة مستمرة ولازالت المرأة تستغل بأشكال عدة وتتجرع مآسي الحروب والإنتهاكات لذا أتمنى أن يكون 8مارس يوماً عالمياً حقيقياً تحتفل به المرأة سواء المرأة في اليمن أو في أيّ مكان من العالم من دون معاناة.

بشرى العامري، صحفية ، تقول: على الرغم مما حققته المرأة من منجزات خلال الفترة الماضية في طريق نيلها لحقوقها إلا أنّ الطريق لازال غير ممهد لها لتنال ما تستحقه بجدارة بكل سهولة فمازالت المرأة حتى اليوم تعاني من الإقصاء والتهميش وتبذل جهودا تكاد تكون خارقة لتوجد لنفسها حيزا في هذا المجتمع على كافة الأصعدة ،وجاءت الثورة الشبابية الشعبية لتظهر دور المرأة بصورة واضحة وقوية سواء أكانت مناصرة للنظام السابق أو مؤيدة ومساندة للثورة أو مناضلة جسورة تتقدم لتكون في أول الصفوف من أجل النضال والدفاع عن الحقوق والحريات ،إلا أن هذا أيضاً لم يشفع لها لدى القيادة السياسية في كافة الأطراف حيث سعت لتقليص حجم المرأة وعدم الاعتراف بدورها الحقيقي وهناك من سعى لتشويه دورها أو التشكيك به والتشهير بالشخصيات البارزة من القيادات النسوية كنوع من التهويل على بقية النساء حتى لا يلحقن بركبهن وتأتي المفارقة العجيبة من الخارج حيث حصل عدد من الناشطات والنساء الأخريات على جوائز عالمية وشهادات تكريم ومراتب أولى في مسابقات دولية وآخرها حصول الدكتورة مناهل ثابت على جائزة العباقرة اليمنية لتنال لقب أصغر امرأة في العالم تحصل على دكتوراه في الهندسة المالية وميتكرة نظرية جديدة في الرياضيات، ولكن أعتقد أنّ كل ذلك لن يحد من طموح المرأة للوصول الى القمة، ومحاولة إلبعض ثنيها عن الوصول الى ذلك يعدّ ضرباً من المستحيل.

رئيسة دائرة المرأة والطفل بوزارة العدل المرأة اليمنية منحت الكثير من الاستحقاقات منها السلك القضائي

تأملات

حنان الصنعاني، مدونة عبر الإنترنت تقول: من خلال تأملي لأوضاع المرأة في اليمن فإنها وخاصة داخل المدن في تقدم في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وقد أخذت الحقوق والحريات المتاحة لها رغم التقاليد الاجتماعية والدينية التي تعتبر شبه ملزمة باليمنيات والمرأة اليمنية التي تجدها في الريف ما زالت تعاني من سيطرة بعض العادات والتقاليد الاجتماعية ولا يمكنها التجرد منها حتى لو كانت ضد حقوقها كامرأة عكس المرأة داخل المدن تجدها تتمتع نوعا ما بالحقوق والحريات والتعليم.

الشاعرة اليمنية نادية مرعي تقول: قد أسهمت المرأة اليمنية في كل ميادين النشاط السياسي والاجتماعي وما تزال تسهم لكنها لم تنل بعد ماتستحقه من التقدير والصدارة والشراكة العادلة ؛ فالمرأة في اليمن لاتزال تحرم من أبسط حقوقها في التعليم مثلا نسبة الأمية أوساط النساء تجتاز 75% وفي الصحة ماتزال الخدمات الخاصة بالأمومة والصحة الإنجابية وغيرها دون الحد المطلوب وهي مظلومة في أحزابها ولا تزال سوى مجرد صوت انتخابي لا يتذكره القادة من الحزبيين إلا لحظة التصويت ثم يتناسونه ؛وإن أعطيت بعض الصفات والألقاب الفخمة فإنها ماتزال مجرد ديكور تتحمل به الحكومات والأحزاب ولايزال القانون اليمني يضطهد المرأة ولا ينصفها، لاتوجد قوانين حازمة وواضحة تحمي المرأة وتكفل لها حقوقها الشرعية التي أمر الله بها لها من كفالة وحماية وميراث ...ومع ذلك فالمرأة اليمنية تمثل أنموذجاً قوياً للنضال والصمود والصبر والحكمة.

الاقصاء والتهميش أغلقا الطريق أمام مطالب المرأة

مساواة

أمة الرزاق جحاف -وكيلة وزارة الثقافة، كل عام وكل امرأة في العالم بخير، كل ربيع وأنتن أيها اليمنيات المجاهدات الصابرات - صانعات الابتسامة ومبدعات الأمل - أكثر صبراً وتضحية وعطاءً، وأنا أنتظر اللحظة التي يصبح فيها احتفالنا بالثامن من مارس يتناسب مع أهمية المناسبة العالمية ويتناسب مع حجم أحلامنا وطموحاتنا في بناء مستقبل لوطن ينعم فيه الأبناء والبنات بالمساواة العادلة في أحضان الأسرة اليمنية الواحدة. وفي هذا العام عام الحوار الحضاري لنا طموح كبير يتمثل في حصول المرأة على قرارات وقوانين تضع حلولا عملية لهموم نون النسوة في اليمن تتناسب مع أهمية الدور العظيم الذي تقوم به في صنع الحياة وما تزال المرأة تعاني إلى يومنا هذا التعسف الوظيفي والمجتمع الذكوري المسيطر على الإدارة في الدوائر الحكومية.

أمة الرزاق جحاف: أملنا أن نحصل على قرارات وقوانين تنتصر لهموم نون النسوة

د. سامية الأغبري: المرأة فرضت نفسها بقوة وتطمح إلى وضع أفضل

الدكتورة سامية الأغبري،أستاذة الصحافة بكلية الإعلام جامعة صنعاء: 8 مارس يوم يحكي نضال المرأة من أجل الحرية والمساواة بالرجل ، ولذلك حين نحاول تقييم وضع العاملة في مختلف مجالات الحياة العامة نجد انها فرضت نفسها، وتناضل باستماتة كي تحصل على حقوقها كمواطنة، وبالرغم من الإجراءات الحكومية الداعمة لإشراك المرأة في المناصب القيادية، وتمكينها من حقوقها كمواطنة إلا أن وضع المرأة اليمنية العاملة إجمالاً مازال يراوح مكانه إن لم يكن ازداد تأخرا، فمازالت المرأة اليمنية العاملة تعاني من التهميش والاستبعاد بشكل أو بآخر، وتحاول المرأة اليمنية أن تفرض وجودها في إطار منظمات المجتمع المدني، وفي القطاع الخاص وبالفعل تمكنت من الوصول إلى أرفع المناصب بكفاءتها وخبرتها، ومع ذلك فتقييم وضع المرأة اليمنية العاملة في اليمن يحتاج منا لمراجعة شاملة لوضعها في مختلف المجالات وما يمكنني التركيز عليه هو وضع المرأة اليمنية العاملة في المجال الإعلامي والأكاديمي، حيث ما تزال مهمشة ولم تتمكن من الحصول على حقوقها، ونسبة مشاركة المرأة في مجال الإعلام مازال محدودا للغاية كما أن مشاركتها في صناعة القرار الإعلامي يكاد يكون منعدما، ومازالت وسائل إعلامنا تشوه بقصد أو بدون قصد صورة المرأة، وفي المجال الأكاديمي رغم حضورها وخبرتها وتأهيلها فيما عدا نساء قلائل يحصلن على تعيينيات وترقيات وهن لا يستحققن ذلك، أما في المجال الأكاديمي فبالرغم من المشاركة الفاعلة للمرأة في هذا المجال إلا أنها تتعرض للتهميش والاستبعاد،وكم أتمنى أن يكون تقييم وضع خاضعا لبحوث علمية ، ترصد واقعها وذلك لأن الكثير من الرجال وخاصة من شباب هذا الجيل يعتقد اعتقادا جازما بأن وضع المرأة أفضل بكثير من الرجل، فالمرأة برزت وفرضت نفسها بقوة أثناء الثورة الشعبية الشبابية اليمنية، من خلال ساحات الحرية والتغيير، وبرزت نساء إعلاميات من مصورات ومدونات، وصحفيات لم يمارسن العمل الإعلامي من قبل،كما قدمن تضحيات كبيرة في عموم ساحة الحرية بتعز وغيرها.

ثلاث وزيرات في الحكومة

وتشير الإحصائيات الرسمية المتعلقة بأوضاع المرأة إلى شغل 7 نساء درجة وزيرو وكيل وزارة (6) وكيل وزارة مساعد وامرأة تشغل نائب وزير إلى وجود (176) امرأة في درجة مدير عام في الجهاز الحكومي، (142) ،أما في المجالس المحلية فقد استطاعت (35) مرشحة الفوز بعضوية المجالس المحلية في المديريات والمحافظات من إجمالي يتجاوز 6000 عضو،واستطاعت المرأة الحصول على منصب الأمين العام لثلاثة مجالس محلية للمديريات ، كما صعدت امرأة إلى عضوية الهيئة الإدارية للمجلس المحلي، أما في مجلس الشورى فمن بين (101) عضو توجد امرأتان فقط ، وفي مجلس الوزراء توجد امرأة واحدة فقط، أما عدد اللاتي يشغلن وظائف في : -مكتب رئاسة الجمهورية (14) امرأة من إجمالي (145) بينهما امرأة واحدة في درجة نائب وزير وامرأة في درجة وكيل ، وفي مكتب رئاسة الوزراء عدد النساء المشتغلات 18 امرأة من إجمالي (149) ، ولا توجد من بينهن أي امرأة بدرجة نائب وزير وامرأتان فقط بدرجة وكيل، والخارجية من إجمالي (585) دبلوماسياً هناك (23) امرأة بينهن ثلاث منهن برتبة سفير وامرأتان برتبة وزير مفوض و(9) بدرجة مستشار وثلاث بدرجة سفير مفوض، (24) امرأة بين سكرتير أو ملحق دبلوماسي، أما القضاء فمن بين (1037) قاضياً يوجد (25) قاضية، الإعلام امرأتان تشغلان درجة مدير عام و (8) نساء في موقع رئيس تحرير صحيفة من إجمالي (83) رئيس تحرير للصحف الرسمية والأهلية، أما الأحزاب السياسية فهناك (5) أحزاب فقط من بين (22) حزباً يوجد فيها نساء في عضوية هيئاتها القيادية، وينخفض معدل النساء في الهيئات القيادية للأحزاب الخمسة بدرجة كبيرة مقارنة بالرجال، ويبدو هذا الانخفاض لمعدل النساء واضحاً بصورة أكبر في الهيئات القيادية الأدنى حيث يصل إلى(5%) في المستوى الأدنى ويرتفع إلى (9%) في المستويات القيادية العليا، مما يعكس انخفاض المشاركة السياسية للمرأة وتدني اهتمام الأحزاب السياسية بها.

تصوير/ محمدحويس